http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1437) السنة السادسة - الخميس (19) شباط 2009

السامرائي وجدوع يتنافسان على الرئاسة

النـــواب يحـســمـون اخـتـيـار مـرشـحـهـم الـيـوم

بغداد /نصير العوام

يحسم مجلس النواب امر رئيسه الجديد في جلسة اليوم الخميس، بعد ان انهى الجولة الاولى من عملية التصويت السري أمس الاربعاء ، فيما قرر مجلس النواب اجراء جولة ثانية بين المرشحين لمنصب رئاسة البرلمان لعدم حصول اي من المرشحين على الاصوات المطلوبة (١٣٧) صوتا في الجولة الاولى التي جرت بعد ظهر امس.

وقال النائب عباس البياتي عن الائتلاف العراقي الموحد ان الجولة الثانية ستنحصر بين نائبين اثنين ممن حصلوا على النسبة الاعلى من الاصوات في الجولة الاولى وهم كلا من مرشح جبهة التوافق العراقية النائب اياد السامرائي الذي حصل على (١١٧) صوتا، ومرشح مجلس الحوار الوطني خليل جدوع الذي حصل على (٤٣) صوتا فيما حصل عبد مطلك الجبوري على (١٨) صوتا ، ووثاب شاكر (٨)اصوات وحسين الفلوجي(٣) اصوات فقط.

واكد البياتي في تصريح خص به (المدى) انه قد يحسم أمر اختيار رئيس البرلمان الجديد في جلسة اليوم، انطلاقا من كون اتضاح متعلقات هذا الموضوع بالنسبة لكافة الكتل البرلمانية وانسياق مصلحتها في اختيار الافضل لحاجتها الى شخص كفوء ومحايد لتبوء هذا المنصب.

واشار البياتي الى ان عدد النواب الذين شاركوا في الجلسة بلغ ٢٣٤ نائبا ، اي ان عدد النواب الذين لم يصوتوا لاحد المرشحين لرئاسة البرلمان قد بلغ (٤٥) نائبا.

من جانبه اكد الناطق الرسمي باسم جبهة التوافق سليم الجبوري ان عملية التصويت على رئيس البرلمان ستتم في جلسة اليوم.

من جهته، قال الناطق باسم جبهة التوافق سليم الجبوري في تصريح لـ(المدى) ان امر رئيس البرلمان سيحسم حتما اليوم، وهناك منافسين على الرئاسة هما النائب اياد السامرائي ، والنائب خليل جدوع.

من جانبه كشف النائب احمد انور عن التحالف الكردستاني عن عدم تصويت اغلب اعضاء الائتلاف العراقي الموحد على المرشحين لمنصب رئيس مجلس النواب وابقوا اوراق التصويت فارغة.

وقال انورلـ (المدى) امس الاربعاء ان الالية التي تم اتباعها في التصويت هي وضع صندوق للاقتراع قرب هيئة الرئاسة والمناداة على النواب حسب كتلهم البرلمانية للتصويت على احد المرشحين لمنصب رئيس مجلس النواب، مشيرا الى ان نواب التحالف صوتوا لصالح مرشح جبهة التوافق اياد السامرائي.

مسؤول امريكي: نتوقع صدور قرارات بشأن الخفض التدريجي للقوات

بغداد / المدى

قال مسؤول رفيع في الكونغرس الامريكي ان الرئيس باراك اوباما سيتخذ قرارا خلال اسابيع بشأن خفض مستويات القوات الامريكية بالعراق. فيما طعن تقرير قائد القوة الأميركية المكلفة بتطوير جاهزية القوات العراقية الجنرال فرانك هيلمك والتابعة لوزارة الدفاع الامريكية بجاهزية القوات الامنية العراقية بقوله» أن هذه القوات بحاجة إلى نحو ثلاث سنوات لتكمل استعداداتها القتالية لمواجهة أي تمرد مسلح».

وقال المسؤول الامريكي بحسب رويترز «اننا نعمل جاهدين بشأن تطوير القابليات الامنية في العراق ونتوقع صدور مجموعة من القرارات بشأن الخفض التدريجي للقوات الامريكية خلال اسابيع».

يأتي ذلك كأشارة اولى على توجه الرئيس الامريكي الجديد باراك اوباما الدافع الى سحب قوات بلاده من العراق بشكل تدريجي «مسؤول» ، ايفاء لتعهداته التي اعلنها في حملته الانتخابية التي ركز فيها على سحب كل القوات الامريكية المقاتلة من العراق في غضون ١٦ شهرا وفي الوقت نفسه ارسال الاف من الجنود الاضافيين الى افغانستان التي قال انها الجبهة الرئيسية في الحرب الامريكية على الارهاب.

فيما اشار تقرير قائد القوة الأميركية المكلفة بتطوير جاهزية القوات العراقية الجنرال فرانك هيلمك الى أن هذه القوات بحاجة إلى نحو ثلاث سنوات لتكمل استعداداتها القتالية لمواجهة أي تمرد مسلح.

وقال هيلمك بحسب صحيفة فايننشال تايمز البريطانية إن أداء القوات العراقية يتحسن يوما بعد آخر، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن أمامها الكثير للوصول إلى المستوى المطلوب.

واختتم هيلمك تصريحه بالقول إنه في حال تركيز القوات العراقية على تطوير قدراتها اللوجستية وبقاء الوضع الأمني المستقر على ما هو عليه حاليا، فإنه يمكن القول إن هذه القوات بإمكانها مواجهة أي تمرد مسلح بمفردها نهاية عام ٢٠١١.

واوضح التقرير أن هذه التصريحات لا تنسجم مع الوعود الانتخابية للرئيس أوباما بسحب القوات الأميركية من العراق خلال ١٦ شهرا من تاريخ تسلمه منصبه.

من جهته، أشاد قائد اللواء المقاتل الثالث في فرقة المشاة الـ٢٥ الكولونيل والتر بايت، بقدرات القوات العراقية في محافظة صلاح الدين، مؤكدا جاهزيتها لاستلام المهمات الأمنية بشكل مستقل عن القوات الأميركية.

وأضاف الكولونيل بايت في مؤتمر صحافي مشترك عقده وقائد قوات الشرطة في محافظة صلاح الدين العميد حامد ياسين إن أكثر من تسعة الآف عنصر من مقاتلي الصحوات سيلتحقون تدريجيا بقوات الأمن العراقية.

الإندبندنت: إزدهار سوق العقارات في بغداد مؤشر على سلام يعود وفجوة طبقية تتسع

بغداد / المدى

ارتفعت في الاونة الاخيرة اسعار العقارات في العراق بصورة عامة وفي بغداد بصورة خاصة ، كما تضاعفت الايجارات تقريباً بنسبة ٥٠٪، ويتراوح سعر المتر المربع الواحد في المناطق الراقية من (٣-٤) الف دولار امريكي، في وقت تشهد فيه السوق الاقتصادية العالمية انهياراً في كافة أنحاء العالم اثر انخفاض اسعار النفط.

وعزى مراقبون دوليون هذا الارتفاع الكبير في الاقبال على شراء العقارات في بغداد المرفق بتصاعد في اسعارها الى الاستقرار الامني الذي تحقق اثر العمليات العسكرية التي خاضتها الحكومة ضد الجماعات المسلحة ما شجع اغلب العوائل المهجرة قسرا الى خارج البلاد العودة الى ارض الوطن.

وتطرقت صحيفة (الاندبندنت) البريطانية، الى هذه الظاهرة في تقرير عنوانه «تشهد ارتفاعاً قياسياً في بغداد، في وقت تشهد انهياراً في أنحاء العالم». مشيرا الى إن أسعار المنازل ارتفعت بنسبة خمسين بالمئة في مناطق كثيرة في وسط بغداد خلال العام الماضي، كما تضاعفت الايجارات تقريباً.

ونقل التقرير عن صاحب مكتب عقارات في منطقة اليرموك قوله إن «العقار هو أسرع وسيلة في العراق لجمع الأموال «، مضيفاً «خلال العامين الماضيين انخفضت اسعار العقارات اثر تردي الاوضاع الامنية».

وأشار التقرير الى أنه حتى وقت قريب كان أي فرد يرغب في بيع منزله يخشى من وضع علامة «للبيع» لأن هذه العلامات كانت محط انظار العصابات التي كانت تنتظر تقدم مسار عملية الشراء وفي لحظة معينة يخطفون البائع أو أحد اطفاله ويطالبونه بدفع ثمن البيعة فدية .

ورجح التقرير أن تشهد أسعار العقار في بغداد، خصوصاً، ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة المقبلة، مع مزيد من عودة المهجرين العراقيين من دول الجوار .

وأوضح أن النسبة الأكبر من المهجرين بعد ٢٠٠٦ هم من سكان بغداد، وعودتهم ستلقي بظلالها على سوق العقار.

وقال أن ملايين العراقيين كانوا قد فروا إلى أجزاء أخرى من العراق أو الى خارج البلاد، ولا سيما الى الاردن وسوريا، وبدأ بعضهم في العودة إلى العراق.

وأضاف أن المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تتوقع عودة ٥٠٠ ألف من بين مليونين و٤٠٠ ألف مهجر خلال العام الجاري، في حال بقي العنف عند مستوياته الحالية، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا غير متناسب على بغداد لأن عدد المهجرين منها بعد شباط ٢٠٠٦ يصل الى ٦٣ بالمئة من عدد المهجرين الإجمالي.

وتابع التقرير أن هؤلاء المهجرين العائدين لن تتيسر لهم العودة للسكن في المناطق التي هُجّروا منها، وسيضطر أغلبهم الى بيع منزله وشراء بديل له في منطقة أخرى، بحكم إفرازات الاستقطابات الطائفية خلال السنوات الماضية .

ونقل التقرير عن وكلاء عقارات قولهم إن الاسعار تتفاوت من منطقة الى أخرى في بغداد، ففيما يصل سعر المنزل في منطقة اليرموك بكرخ بغداد الى ٣٤٠ ألف دولار، فإن منزلاً نظيراً في شارع فلسطين برصافة بغداد يصل سعره الى ٢٤٠ ألف دولار .

ولفت التقرير الى أن ارتفاع أسعار العقارات سيستمر لسبب آخر، يتعلق بأزمة السكن التي يعاني منها العراق منذ عقود .

وأشار الى تصريحات وزيرة الإسكان بيان دزه يي بشأن زيادة متوقعة لعدد سكان العراق خلال السنوات المقبلة، من شأنها مفاقمة أزمة السكن.

وقالت دزه يي في وقت سابق من الشهر الماضي، إن عدد السكان بحلول عام ٢٠١٥ من العراق سيصل الى ٣٩ مليون نسمة، وهناك حاجة الى مليون و٩٠٠ ألف وحدة سكنية إضافية، في وقت لم يجر فيه سوى بناء عدد قليل جداً على مدى السنوات الست الماضية.

وقال التقرير إن «ارتفاعا كبيرا في أسعار المساكن ليست أنباء طيبة بالنسبة لأغلبية السكان في بغداد» .

ونقلت عن نادية سالم (٤٢ عاماً) التي تعمل محاسبة في مصرف الرافدين، قولها أنه من الصعب على أي موظف امتلاك منزل ولا سيما في بغداد، لأسباب عدة من أهمها الفارق الطبقي الكبير الذي نشأ جراء ظهور طبقة جديدة فاحشة الثراء، من الذين حققوا الثراء بعد عام ٢٠٠٣».

وقال صاحب مكتب عقار في بغداد إن الأثرياء يشترون المنازل الفخمة في منطقة المنصور بأسعار خيالية، للسكن فيها أو لاستثمارها لاحقاً في ظل استئناف دول علاقاتها وفتح سفاراتها ببغداد وتوقع عودة طواقم سفارات أخرى قريباً، فضلاً عن تدفق الشركات الأجنبية للاستثمار في العراق .

وأضاف أن ارتفاع أسعار العقار في بغداد يرتبط أيضاً بشائعات تتردد بشأن اعتزام الحكومة العراقية الطلب من شركات عالمية الخروج من المنطقة الخضراء، وهو ما يعني أن هذه الشركات ستتجه الى شراء عقارات أو تأجيرها في مناطق أخرى من بغداد .

وقال التقرير أن الحروب التي شهدها العراق منذ عام ١٩٨٠، وسنوات الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة بعد حرب الخليج الاولى١٩٩٠، أسهمت في إفقار أغلبية العراقيين، لكنها خلقت في المقابل طبقة من الأثرياء .

ونقلت عن جاسم ابراهيم (٤٩ عاماً) وهو فني في وزارة النفط، قوله «لقد أصبح من الصعب جداً، ليس فقط بالنسبة للفقراء، بل للطبقة المتوسطة أيضاً، امتلاك منزل بسبب ارتفاع الأسعار، والحكومة لا تفعل شيئا لحمايتنا من الجشعين أصحاب المنازل» .

واضاف «حصلت على قطعة أرض في عام ١٩٨٧، لكن لم يكن لدي ما يكفي من المال لبنائها، فبعتها في عام ١٩٨٩ لأن ابن عمي أعدم بسبب انضمامه لحزب سياسي، وجرى فصلي من وظيفتي، وهكذا ما زلت أسكن في بيت مؤجر، ويبدو أنني لن أمتلك منزلاً طوال حياتي».

ورأى التقرير أنه إذا كان في مقدور الحكومة السابقة توزيع قطع الأراضي على ضباط الجيش والموظفين، وامتصاص نقمة الناس بسبب ارتفاع أسعار المساكن، فإن الأمر لن يكون سهلاً بالنسبة للحكومة الحالية، بسبب انخفاض أسعار النفط .

وخلصت الصحيفة الى القول إن «انتعاش اسعار المساكن هو علامة على أن السلام يعود الى العراق، لكنه يؤكد في الوقت نفسه الفجوة الهائلة بين الأغنياء والفقراء في البلاد».

صحيفة: العراق أصبح ديمقراطيا فجأة

بغداد / المدى

اهتمت الصحف العالمية بالزيارة المفاجئة التي أجراها وزير الخارجية الألماني فرانك- فالتر شتاينماير للعراق أمس الاول.

وقال تقرير نشرته صحيفة «نويه زيوريخر تسايتونج» السويسرية في عددها الصادر امس الأربعاء: «فجأة أصبح العراقيون مقبولين مرة أخرى ، حيث قال شتاينماير: الحكومة العراقية حققت نجاحات هامة في الاستقرار السياسي للدولة ، وإننا نريد دعم هذا العراق الجديد في طريق توطيد الديمقراطية والتسوية السلمية بين الأديان والأعراق».

ورأى التقرير أن تصريحات الوزير الألماني جيدة لكنه كان يتعين عليه أن يذكر أيضا « أي دولة جعلت العراق الجديد في هذا الوضع والثمن الذي تكلفته التسوية السلمية بين الأديان والأعراق حتى الآن». وذكرت الصحيفة أنه منذ اختفاء جورج بوش «المنبوذ» من الساحة السياسية ومواصلة رئيس جديد مهمة مكافحة الإرهاب «أصبحت ثقافة الغضب غير مجدية» ، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن «الوكلاء التجاريين في بغداد بإمكانهم أن يفرغوا حقائبهم الآن مثلما فعل الفضولي ساركوزي الأسبوع الماضي ، والذي أعقبه شتاينماير هذا الأسبوع وغيره».

لمساعدة المتضررين على تحصيل حقوقهم في التعويض قضائياً

مرصد الحريات: مكافحة الإرهاب لا تستقيم مع أي انتهاك لحقوق المدنيين

بغداد / المدى

شدد مرصد الحقوق والحريات الدستورية على أن مكافحة الإرهاب لا تستقيم مع أي انتهاك لحقوق المدنيين الأبرياء، ولا تسوغ تحت أي ظرف تعريض حياة المدنيين وحقوقهم وكراماتهم الى الخطر والاعتداء والإهانة.

واوضح المرصد في بيان اصدره امس الاربعاء تلقت (المدى) نسخة منه ان تصريحات المستشار الاعلامي في الجيش الأمريكي المقداد جبريل التي ذكر فيها إن «القوات الأمريكية تعمل وتبقى دائما في تعاون وشراكة مع القوات العراقية والحكومة والشعب العراقي» وانها «تعمل على حماية المواطن العراقي وممتلكاته وخصوصا بعد الاتفاقية الأمنية»، غير ذات صلة ببيان مرصد الحقوق والحريات الدستورية، إلا إذا كانت «حماية المواطن العراقي وممتلكاته وخصوصا بعد الاتفاقية الأمنية» تعني العكس من هذا النص.

واضاف المرصد إن رفض الحكومة والشعب الأعمال الإرهابية لا يعطي القوات متعددة الجنسية حق الاعتداء على أي عراقي وانتهاك حقوقه، مشيرا الى قول جبريل أن «الحكومة العراقية والشعب العراقي رفضا الأعمال الإرهابية وغيرها وتعمل على تأسيس دولة ديمقراطية وبناء اقتصاد بعد أن حصل العراق على سيادته بالكامل».

وأكد المرصد مجدداً على أنه مع توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، ودخولها حيز التطبيق مطلع العام الجاري ٢٠٠٩، حرص المرصد على متابعة انتهاكات القوات الأمريكية بشكل دقيق للوقوف على خطورة تلك الاعتداءات التي تسفك دماء المدنيين بلا رقيب ومن دون مساءلة، وقد أظهرت إحصائيات المرصد تزايد تلك الاعتداءات منذ بداية العام الحالي ولغاية إعداد بيانه يوم الأحد الماضي، إذ وصل عدد الضحايا الى مقتل (١٥) ضحية وجرح (٦) ، أغلبهم من المدنيين، وبينهم نساء وأطفال، وذلك في: بغداد، نينوى، القادسية، بابل، كركوك وميسان.

وجدد المرصد مطالبه بفتح تحقيق في جميع هذه الانتهاكات والاعتداءات، وتقديم التعويضات للمتضررين، على وفق بنود الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة ، مع إلزام القوات الأمريكية بمسؤوليتها وفق الجانب القانوني الدولي الذي ينص على أن لا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتداء على المدنيين غير المشاركين في القتال، كما ينبغي الإبقاء عليهم وحمايتهم بناءً على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧ قواعد محددة لحماية المدنيين. وفي الأوضاع التي لا تغطيها هذه المعاهدات، ولا سيما الاضطرابات الداخلية، يتم حماية المدنيين بموجب المبادئ الأساسية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

كما جدد المرصد دعوته لبعثة الأمم المتحدة في العراق والمنظمات الدولية الأخرى المعنية من اجل توجيه اهتمام جدي بهذه الاعتداءات والانتهاكات وحث الحكومة العراقية والقوات الأمريكية على اتخاذ كل منهما الإجراءات الكفيلة بوقفها وتعويض المتضررين.

وطالب المرصد ايضا رئاسة مجلس النواب أو لجنة العلاقات الخارجية فيه بعرض هذه الانتهاكات على الكونغرس الأمريكي وحثه على الضغط على الحكومة الأمريكية لإلزام قواتهم في العراق بوقف هذه الانتهاكات والاعتداءات وتعويض المتضررين، بالاضافة الى قيام وزارة حقوق الإنسان والجهات

افتتاح المتحف العراقي يثير خلاف «الأحقية» بين الثقافة والسياحة

بغداد / المدى

ألقى خلاف على تحديد موعد اعادة افتتاح المتحف الوطني العراقي الذي تضرر بعد عام ٢٠٠٣ الضوء على النزاعات الادارية التي اختلفت فيمن يحق له افتتاح هذا الصرح التأريخي والثقافي. فيما اكد مسؤولون في وزارة الثقافة ان هذا النزاع سينتهي بتراجع محرج عن الموعد المفترض لاعادة الافتتاح واضاف «انهم في ورطة». في اشارة الى وزارة الدولة للسياحة والاثار.

وتزعم كل من وزارة الثقافة ووزارة الدولة للسياحة والآثار انها صاحبة قرار اعادة فتح المتحف الذي أغلق منذ ان نهبت منه ١٥٠٠٠ قطعة بعد سرقته عام ٢٠٠٣.

ويقول مسؤولو وزارة السياحة والاثار ان هذا المتحف سيفتح أبوابه يوم الاثنين المقبل ليتيح للعراقيين مرة اخرى زيارة آثار نفيسة تعود الى حضارة ما بين النهرين.

وقال المتحدث باسم وزارة السياحة والاثار عبد الزهرة الطلقاني بحسب رويترز ان «الوضع في العراق جيد وآمن وكل الامور التي كانت معلقة على شماعة الوضع الامني انتهت الان. طاقاتنا مستمرة والمتحف سيفتتح في موعده.»

ولكن جابر الجابري وكيل وزارة الثقافة قال ان الوزارة تتقدم من حيث المنزلة وزارة السياحة التي هي وزارة دولة وانها لم تقرر بعد اعادة افتتاح المتحف.

وصرح بان الامن مازال يشكل مشكلة وان المتحف غير مستعد بعد مع انتشار القطع الفنية في محيطه. وأضاف «هنالك موقف من وزارة الثقافة ومن وزير الثقافة ومني انا شخصيا بعدم افتتاح المتحف بهذا التاريخ المعلن. هذا الموقف الرسمي والنهائي من وزارة الثقافة.»

ويعتقد الجابري ان الامر سينتهي بتراجع محرج عن الموعد المفترض لاعادة الافتتاح واضاف «انهم في ورطة».

فيما يرى الباحث الاكاديمي في الجامعة المستنصرية حازم النعيمي ان اتخاذ القرارات يزداد صعوبة في ظل الديمقراطية «انها ظاهرة صحية وتسجل لصالح التعددية بشكل عام لكن في بعض المواضيع لها سلبيات كثيرة.»

وليس هناك دليل على ان الخلاف بشأن المتحف له جذور سابقة. ويبدو ان الامر مجرد استعراض عضلات أو نزاع اداري عادي.

وقال الطلقاني ان رأي وزارة الثقافة «مشروع» بالنسبة لاعادة فتح المتحف ليس أكثر.

تقارير أميركية: زيارة الأربعينية.. وحدت العراقيين بكافة أطيافهم

بغداد / المدى

افادت تقارير امريكية نشرت في عدة صحف عن اصداء الزيارة الاربعينية الى كربلاء وابعادها في توحيد العراقيين بمختلف طوائفهم.

واشار تقرير لصحيفة كريستيان ساينس مونيتور إلى مرور نحو مليون زائر بحي الدورة في طريقهم لإحياء مراسم الأربعينية في مدينة كربلاء.

واكد التقرير إن شيوخ العشائر من العرب السنة كانوا يقومون بمد الزائرين بالماء والوجبات البسيطة من خلال الخيم المنصوبة على طول الطريق السريع المار بمنطقة الدورة، جنبا إلى جنب مع شيوخ العشائر من الشيعة في منظر لم تشهده بغداد خلال السنوات الست الماضية.

وتضيف بأن رجال الصحوة من أبناء المنطقة هم الذين قاموا بتأمين مرور الزوار طوال الأيام الماضية، وهذا التحسن الأمني قاد بعض السنة الذين كانوا يقومون بإعداد الأطباق الخاصة بهذا الموسم إلى العودة لهذا التقليد.

تقول حنان عبدالقادر وهي محاسبة متقاعدة إنها قامت هذا العام بالطبخ لجيرانها الشيعة في حي العدل بعد أن قامت خلال العامين الماضيين بالطبخ سرا وإخفاء الأطباق تحت عباءتها لتوصيلها إلى منازل بعض جيرانها الشيعة الذين تربطهم بها علاقات قديمة من الثقة والمودة.

وتؤكد عبدالقادر أن ابنها اختُطف وتم تعذيبه عام ٢٠٠٦ لأنه قام بالدفاع عن هؤلاء الجيران الذين واجهوا تهديدات لإجبارهم على مغادرة منازلهم.

وتختم الصحيفة تقريرها بالقول إن التعليق الوحيد الذي سمعته من مصادر حول الهجمات التي شهدتها البلاد مؤخرا جاء من الزوار الشيعة أنفسهم الذين اخبروها أنهم على يقين أن من ينفذها هم أناس جاؤوا من الخارج.